مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (21) – العدد الأول – يناير 2020

التداعيات الدولية وأثرها على الإستقرار فى منطقة الخليج

International repercussions and their impact on stability in the Gulf region

بحث مقدم من

خالد محمد نجم رخيص الشمرى

إشراف

الأستاذ الدكتور	الدكتورة
محمد بهاء الدين الغمرى	شريفة فاضل محمد
أستاذ العلوم السياسية	أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية التجارة– جامعة بورسعيد	كلية التجارة جامعة بورسعيد

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA

الشـــمرى ، خالد محمد؛ الغمرى، محمد بهاء الدين؛ محمد، شـــريفة فاضـــل؛ (2020). التداعيات الدولية وأثرها على الإستقرار فى منطقة الخليج. *مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بورسعيد*، 21(1)، 112-128.

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص عربي :

ظل الخليج العربي منذ أقدم العصور وحتى الآن ، محطاً لنظر القــوى الطــامعة فيه ، لذلك تعددت أسماء الخليج وفقاً لأنواع القوة التي وقدت علية ، ونظراً لمكانة الخليج العــربي بعد إكتشاف النفط ، أصبحت كل الأنظار متوجة إلية ، فمنذ زمن طويل ظلت بريطانيا تتحين الفرصة حتى تمكنت من إمــارات الخليج ووقعت معهم إتفاقــيات حماية ، ثم بعــد ذلك بدأ كل من الولايــات المتحدة الأمــريكية والإتحاد السوفيتي – سابقاً – يتحينون الفــرصة للوصول إلى المنطقة .

فقام الإتحاد السوفيتي بإحتلال أفغانستان وكان من ضمن أهدافه منطقة الخليج العربي عبر أفغانستان ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت أهدافها عندما إستغلت أزمة الخليج الثانية لتضع أقدامها على أرض الخليج العربي ، وذلك من أجل تأمين مصالحها الإستراتيجية إلى جانب منع القوى العالمية المنافسة من بسط سيطرتها على تلك المنطقة الحيوية على الصعيد العالمي .

Abstract

The Arabian Gulf has remained from the earliest times until now, a focus for the consideration of the pure powers in it, so the names of the Gulf have varied according to the types of force that led them, and due to the position of the Arab Gulf after the discovery of oil, all eyes are turned to me, and for a long time, Britain was waiting for the opportunity until it was able to The Emirates of the Gulf and signed protection agreements with them, then after that the United States of America and the Soviet Union began – previously – waiting for the opportunity to reach the region

The Soviet Union occupied Afghanistan and was among its goals the Arab Gulf region through Afghanistan, while the United States of America achieved its goals when it took advantage of the second Gulf crisis to set its feet on the land of the Arab Gulf, in order to secure its strategic interests in addition to preventing the global powers from extending their control over That vital region globally.

أولاً: موضوع الدراسة:

بصفة عامة تتمتع منطقة الخليج العربي بالعديد من المقومات التي جعلتها محط أنظار الدول الكبرى والقوى الإستعمارية على مدار التاريخ ، فما بين موارد طبيعية وموقع متميز يقع على الحدود بين الحضارتين العربية والفارسية ، ثم بين الحضارة الإسلامية والحضارتين الهندية والصينية ، ثم الحضارة الغربية المسيحية ، إذ لم يكن الخليج العربي تعبراً جغرافياً فحسب ، بل كان تعبيراً إقتصادياُ جنباً وتعبيراً سياسياً وعسكرياً جنباً أخرى .

إلا إن الحروب التي وقعت في منطقة الخليج قد طرحت تحديات كبرى أمام هذا المجلس ، وهذا ما يبرز عدم نجاحه في تحقيق نفس مستويات النجاح على الصعيد الأمني– الإستراتيجي ، والإستقرار في منطقة الخليج ، بالرغم من وجود هيئات ومؤسسات مخصصة لأغراض الدفاع المشترك والتنسيق الأمني والإستراتيجي ، بما في ذلك إنشاء قوة دفاع خليجية مشتركة تحت تسمية " درع الجزيرة" التي تضم نحو7000عنصراً ينتمون إلى مختلف دول الأعضاء ، والمناورات المشتركة والمتضمنة تدريبات قتالية بمختلف الأسلحة . من هنا فإن هذه الدراسة تسعى للوقوف على طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على الإستقرار في منطقة الخليج.

ثانياً : مشكلة الدراسة :

تعد فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي من التجارب الهامة في منطقة الخليج العربي ، وإذا نظـــرنا إلى السبب والمحفز الرئيسي لقيام المجلس وهو تحقيق الأمن لهذه الـــدول نتيجة للأخطار المحدقة بها ، لذا فإن قياس تجـــربة المجـــلس من حيث النجـــاح أو الإخفـــاق يجب أن يركز على هذا العامل بشكل رئيسي .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى وضع إطار علمي لفهم واقع ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل المساعدة في بلورة الأفكار لتطوير ما هو علية حالة التعاون بين دول المجلس بشكل علمي ومنطقي وبعيداً بقدر الإمكـــان عن الميول العاطفية ، كما تسعى هذه الـــدراسة إلي تحقيق عدةً أهداف أهمها :

1- التعرف على طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي.
2- الكشف عن أثر العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة الخليج.

وتهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على أداء المجلس ، وذلك سعياً لتقييم هذا الأداء بهدف طرح رؤية مستقبلية في ظل الظروف والتحديات الراهنة والخليجية المستقبلية .

رابعاً : أهمية الدراسة :

ترجع الأهمية العلمية في العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج وأهميتها للدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي من تحقيق الأمن والإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي والقوة العسكرية المشتركة ، فإنه يتطلب الإهتمام بدراستها والبحث في كيفية دعم وإستمرار مجلس التعاون الخليجي في أداء مهامه المنوط بها لتحقيق الإستقرار السياسي في منطقة الخليج . وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعاً هو لأبرز في علاقات دول المجلس ، حيث لمساعي الحثيثة من البعض نحو الدفع بالتعاون الخليجي إلى مرحلة جديدة وأكثر تطوراً مما هو قائم علية الآن ، أن تعبير الوضع القائم ألي وضع جديد على أمل أن تكون ردة الفعل للمساعي داخل المجلس قوية لدرجة وضع آليات جديدة للتعبير .

ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

<u>الأهمية النظرية :</u>

1- حاجة مجال دراسة العلاقات الدولية إلى إجراء كثير من الدراسات للكشف عن أهمية العلاقة بين دول مجلس التعـــاون الخليجي ، وأثر ذلك في تحقيق الإستقرار السياسي في منطقة الخليج.
2- تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي يبحث في أهمية العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأثر ذلك في تحقيق الإستقرار السياسي في منطقة الخليج.
3- إلقاء الضوء على أثر العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الإستقرار السياسي في منطقة الخليج ، وهي بذلك تعتبر من الدراسات التي تحاول تحديد الأثر في تحقيق الإستقرار السياسي بمنطقة الخليج.

<u>الأهمية العلمية :</u>

1- تقديم دراسة علمية تكون في متناول دول مجلس التعاون الخليجي وحكوماته للحفاظ على دعم وإستمرارية مجلس التعاون الخليجي في آداء مهامه.

2- تحديد طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد عاملاً يساعد على تحقيق الإستقرار السياسي في منطقة الخليج .

3- تسهم الدراسة الحالية في تطوير خطط ونماذج العمل للأمانة العامة بمجلس التعاون الخليجي .

خامساً : مجال الدراسة :

يتناول مجال الدراسة على المستويات التالية:

1- المجال البشري : أعضاء الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

2- المجال الجغرافي : الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي .

3- المجال الزمني : الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة (2001-2015).

سادساً :- الإطار المنهجى للدراسة :

إعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمى لدراسة العوامل الموضوعيه التى تؤثر على تطور الظاهرة محل البحث ، سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية ، وذلك فى محاولة لوصف و تشخيص و تحليل الظاهرة محل البحث و إلقاء الضوء على جوابنها المختلفة ، ويقوم المنهج التحليلى بآديتة الأستنباط و الإستقراء بهدف القدرة على قراءةً وفحص وتحليل الظروف و الأزمات و القضايا و المبررات من خلال الدراسة و التى تدفع دول مجلس التعاون الخليجى للتركيز على عملية الأستقرار السياسي بالدرجه الاولى فى إطار تحركاتها الإقليمية و الدولية ، ويقوم المنهج التحليلى الحالة من خلال التطرق ألى حملة الأحداث والعوامل المؤثرة عليها من مختلف الجوانب ، والوقوف على الأسس النظرية المفسرة لها .

الإقليمية التى تحاول إتخاذ مواقف سياسية فعالة في هذه المنطقة.

سابعاً :أقسام الدراسة :

المبحث الأول : مفهوم الإستقرار السياسى .

المبحث الثانى : المؤشرات العامة والعوامل المؤثرة على ظاهرة الإستقرار السياسى.

المبحث الثالث : التداعيات الدولية وأثرها على الإستقرار فى منطقة الخليج .

المبحث الأول

مفهوم الإستقرار السياسى

مقدمة :

تمكن أهمية مفهوم الإستقرار السياسى فى كونه يعتبر مطلباً جماعياً تسعى إلية الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضرورين للأمن والتنمية والإزدهار ، ومهما كان نمط وطبيعة النظام السياسى القائم أو السائد فى آى دولة ، فإن العامل المشترك دائماً هو : أمل النظام الحاكم فى أن يكون حكمه مستقراً كى يستطيع الإستمرار ، وهو لا يعنى بالضبط تجميد الأوضاع القائمة ، أو الحفاظ على بقائها وسكونها فقط ، بل يعنى إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية ، وخلق جو من حرية العمل السياسى ونشاط وحركة الأحزاب السياسية.

أولاً : مفهوم الإستقرار السياسى

يتكون مصطلح الإستقرار السياسى من كلمة إستقرار وصفتة السياسى وكـــلمة إستقرار فى اللغة العربية من القاموس إستقَر، يستقُر ، إستقراراً ، وإستقر الرجل بالمكان ثبت فية وتمكن .

وهناك ثلاثة مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الإستقرار السياسي ، حيث كل منها مفهوماً معيناً للإستقرار السياسي وهى :-

أ- المدرسة السلوكية :

وفقاً لهذه المدرسة ، فإن الإستقرار يرادف غياب العنف السياسي ، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظـــام الذي يسوده الســـلم وطـــاعة القـــانون والذي تحدث فيه المتغيرات السيـــاسية و الإجتماعية ، وتتم عملية إتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسة وليس نتيجة للعنف .

ب- المدرسة البنائية الوظيفية :

تركز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرت المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة و الإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات .

ج- المدرسة النظمية :

تنطلق هذه المدرسة مـــن منهج التحليل النسقى أو التحليل النظـــمى ، وترى المـــدرسة أن الإستقرار السياسى هو مرادف لحكم النظام والإبقـــاء علـــية ، كما أنـــه يعنى القـــدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة ، فـــالإستقرار السياسى هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل فى المجتمع ، كما يعنى حيـــاد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات

السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية فى الداخل والخارج ، وعدم إستغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة

ثانياً : مفهوم الإستقرار السياسى فى الفكر الغربى والإسلامى :

أ- مفهوم الإستقرار السياسى فى الفكر السياسى الغربى :

إرتبط مفهوم الإستقرار السياسى فى الفكر السياسى بصفة عامة ، والفكر السياسى الغربى بصفة خاصة ببعض القضايا الإجتماعية والسياسية ، مثل التمايز الطبقى أو التفاوت الإجتماعى والإقتصادى ، وتوزيع الثروة داخل المجتمع وقضيتة الشرعية وغيرها ، ولكن المؤكد أن المفكرين الغربيين لم يتفقوا على وضع تعريف واحد وشامل لظاهرة الإستقرار السياسى .

ويتضح للباحث ، أن الإستقرار السياسى فى الفكر الغربى لا يعنى قدرة النظام على المحافظة على إستمرارية الأوضاع القائمة فحسب ، وإنما يعنى قدرتة على إدارة العملية الإجتماعية بمعناها الشامل ، وبطريقة إيجابية تكفل دعم العلاقات الإجتماعية والتلاحم الإجتماعى سواء على مستوى النخبة أو على مستوى عامة أفراد الشعب .

ب- مفهوم الإستقرار السياسى فى الفكر العربى :

يعتبر الفيلسوف العربى " إبن سينا " من أشهر فلاسفة العرب الذين بحثوا فى ظاهرة الإستقرار السياسى ، حيث إنطلق فى تديد هذا المفهوم من الفكرة المستمدة من حكمه الله عز وجل فى خلقة ، إذ خلق المولى الناس درجات يختلفون فى الصفات والقدرات والأرزاق ، بل إن هـذا الإختـلاف هو سبب إستمـرار البشريـة ، وبالتـالى يعـتبره إبن سينا مـقوماً من مقومات الإستقرار فى المجتمع ، ويقدم تفسيراً لذلك بأن الناس لو كانوا كلهم أقوياء وأغنياء لتنازعو على الحكم والسلطان لدرجة الفناء .

أما " الإمام الغزالى " فقد ربط بين إستقرار المجتمع وقوة الحاكم ، وهو فـى ذلك يتفق مع بعض الفلاسفة الغربيين ، ولكنه يختلف معهم فى حصرة لقوة الحاكم فى الأهلية والشرعية الدينية كإمام ، وليس فى إمتلاك أدوات القهر والإعتماد عليها فى حفظ أمن وإستقرار المجتمع ، و من ثم يرى أن الطاعة يجب أن تُتبع من إقتناع المحكومين أو الرغبة بقـدرة الحـاكم على تسير شئون البلاد بما يكفل ويحقق المصلحة العامة ، وليس لأنه يملك القوة والنفوذ اللذين يفرضان طاعتة على المحكومين .

المبحث الثانى

المؤشرات العامة والعوامل المؤثرة على ظاهرة الإستقرار السياسى

وسوف يوضح الباحث ، من خلال هذا المبحث المؤشرات التى يتم قياس ظاهرة الإستقرار السياسى عــن طريقها والعوامل المؤثرة على ظــاهرة الإستقرار السياسى فــى المــجتمع ، ثم المعوقات التى تحول دون إسباب هذا الإستقرار السياسى المنشود فى أى مجتمع .

أولاً : المؤشرات العامة لظاهرة الإستقرار السياسى :

تعددت المؤشرات التى تقيس ظاهرة الإستقرار السياسى من المفهوم المخالف له ، وذلك عــن طريق دراسة ظاهرة الإستقرار السياسى لكثرة ظــواهر عــدم الإستقرار فى العــديد من الــدول لتدهــور للمؤسسات ونقص للسيادة بسبب التدخل الخــارجى ، وعدم القــدرة على مجابهة النزاعات الداخلية والتفاوت الإجتماعى والإقتصادى وغيرها ، حيث يجد أى باحث فى هذا الشأن أنه يحلل أسباب عدم الإستقرار السياسى أكثر مما يعطى تفسيراً لهذه الظاهرة وتحليلاتها حتى أن بعض الباحثين فى هذا المجال يقومون بحصر الظاهرة فى إطار بحثى معين من خلال تجربة معينة فى دولة بزاتها ، هذا قــد أدى بدورة إلــى طرح العديد من الرؤى المختلفة بين غالبيتة الباحثين .

ويتم عرض الأنماط كما يالى :-

1) نمط إنتقال السلطة بالدولة :

تعتبر عملية إنتقال السلطة داخل النظام السياسى بأى دولة مؤشراً حقيقياً لظاهرة الإستقرار السياسى بحيث تعكس مدى ما يتمتع به هذا النظام مــن ثبات ورسوخ فى ضــوء ما يصاحبها من تغيير فى شخص الحاكم أو التنظيم السياسى أو الإثنين معاً ، فعملية إنتقال السلطة هى ببساطة تغير رئيس الدولة ، وهى عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسى القائم والأساليب الدستورية المتبعة أو طبقاً للإسلوب الذى يتم التغير من خلاله .

2) شرعية وقوة النظام السياسى وقدرتة على حماية المجتمع وسيادة الدولة :

تعتبر قوة النظام السياسى من أهم مؤشرات الإستقرار السياسى لأى نظام ، لأن ذلك يعد دليلاً على قوة الدولة وعلى قدرتها على الدفاع عن طريق الوطن وسيادتة وعلى مصالحة ، كما يكسب أى نظــام سياسى الشرعية مما يساهم فى تدعيم إستقراره السياسى ، وتعتبر الشــرعية من أكثر المفاهيم المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بظاهرة الإستقرار السياسى .

3) غياب العنف وإخفاء الحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات والثورات :

يعتبر العنف المظهر الرئيسى لعدم الإستقرار السياسى ، ذلك أنه يعنى الإستخدام الفعلى للقوة المادية لإلحـــاق الضرر والأذى بالأخـــرين ، وطـــالما أرتبطت ظـــاهرة الإستقرار السياسى فى بعض المجتمعات بعده مؤشرات سلبية تدور حول ظاهرة العنف ، كالحروب الأهلية والإنقلابات السياسية والعسكرية والثورات ، الأمر الـــذى يؤدى إلـــى إثارة الفوضى وإنهيار شرعية النظام السياسى ، وكلها مؤشرات واضحة عـــلى فقـــدان الإستقرار والأمان داخـــل الدولة .

4) تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية أحد العايير الإيجابية للحـــكم على النظـــام السياسى بالإستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية فى الحكم ، وعموماً يقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الإدارية التى يزاولها أعضاء المجتمع بهدف إختيار حكامهم وممثليهم فى المجالس النيابية والمحلية لإتخاذ القرارات المناسبة لحل مشكلات المجتمع كالإسكان والتعليم والبيئة ، وغيرها والمساهمة فى صنع السياسات والقرارات بشكل مباشراً أو غير مباشر ، حيث تعتبر الممارسة الفعلية للديمقراطية وإتاحة الفرصة للجماهير لمشاركة السلطة فى تسيير شؤون المجتمع وحل مشكلاته من أهم مؤشرات إستقراره السياسى .

5) الثبات فى مناصب القيادات السياسية :

يعتبر بقاء القيادة السياسية فى مناصبيها لفترة طويلة من الزمن ، دليلاً على تمتعها بالتأييد الشعبى وقبولة لها ، وهو ما يمكن إعتبارة مؤشراً لظاهرة الإستقرار السياسى داخل النظام بالدولة ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات السياسية مثل شكل النظام السياسى والقدرات الشخصية للقيادات السياسية وإستمرارها فى المؤسسات الحكومية والأجهزة التنفيذية داخل الدولة وعلى العكس من ذلك يعد التعبير المتلاحق والمتواصل فى المناصب القيادة من أحد أهم المؤشرات لعدم إستقرار شؤون الحكم والإدارة بالدولة .

6) الإستقرار البرلمان :

يعتبر البرلمان ممثلاً للشعب ويستمد شرعيتة من هذا الأخير ، وبالتالى يؤدى حل البرلمان قبل إستيفاء المدة القانونية أو إستقالة عضو من أعضائة ، أو سقوط عضويتة مؤشراً من مؤشرات عدم الإستقرار السياسى لأن إستقرار البرلمان وثبات أعضـــائة دليلاً صريحاً على الإستقرار السياسى بالدولة .

ثانياً : العوامل المؤثرة على ظاهرة الإستقرار السياسى :

تعددت العوامل والأسباب التى تؤثر سلبياً على ظاهرة الإستقرار السياسى ، يؤدى ظهورها لإنتشار حالة عدم الإستقرار ، وهى إما أن تكون عوامل داخلية نابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسى ، وإما أن تكون عوامل خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية له وتؤثر كلاهما على النظام السياسى بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتتضمن هذه العوامل فيمايلى :-

أ- العوامل الداخلية المؤثرة فى ظاهرة الإستقرار السياسى :

هى تلك العوامل التى تتبع من البيئة الداخلية للنظام السياسى ، سواء كانت بيئة جغـــرافية أو إجتماعية و إقتصادية وثقافية ، ولها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية أو أنها ذات علاقات تتأثر وتؤثر على هذه العوامل وتشتمل على الآتى :

1. ضعف المؤسسات السياسية .
2. التضخم الدستورى .
3. الإنحطاط المؤسسى .
4. الفساد السياسى .
5. سوء فساد الجهاز الإدارى.

ب- الأزمات الإقتصادية العوامل الخارجية التى تؤثر فى ظاهرة الإستقرار السياسى :

فهى عديدة ومتنوعة ، فمنها ماله تأثير إقتصادى ومنها ماله تأثير سياسى وإجتماعى وثقافى ، ولعل أبرز هذه العوامل الخارجية مايلى :-

1. التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة فى شئون بعض الدول .
2. العامل الإقتصادى .

ثالثاً : معوقات ظاهرة الإستقرار السياسى :

إذا كان الإستقرار السياسى هدف أصيل لكل نظم الحكم فى الحقبات التاريخية السابقة ، فإنه أصتحى بمثابة الهدف الضرورى ومطلباً ملحاً فى عالمنا المعاصر ، بل أصبح الإستقرار السياسى بنثابة هدف قومى ودولى على حد سواء نظراً لإرتباطه بالأمن القومى والدولى ، ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولى والإستقرار الدولى . إلا أنه توجد مجموعة من العوامل المهددة

والمعيقات التى تحول دون إستتاب هذا الإستقرار السياسى المنشود ، فعندما نتحدث عن معقبات الإستقرار السياسى لابد أن نتعرض بالضرورة إلى عدم الإستقرار السياسى والذى يشير إلى فقدان قدرة النظام السياسى على إحداث تحولات فى إطار النظام القائم من خلال إستحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحويلات ونتائجها .

رابعاً: الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

تزايدت إحتمالات الحرب في الخليج منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم1929 في التاسع من يونيو2010م ، حيث قد تجد هذه الحرب شرارتها في إشتباك يدور في عرض البحر، على خلفية تفتيش إحدى السفن الإيرانية ، إستناداً للمادة الخامسة عشرة من القرار1929 .

- ينبع إستقرار الخليج من الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية التي تمثلها المنطقة على الصعيد العالمي ، حيث تساهم دول الخليج بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط ، وحيث يتوفرلديها أكبر حجم من الإحتياطي العالمي من هذه السلعة الإستراتيجية المهمة ، والذي يؤكد على ذلك التقارير والدراسات العديدة التي يتم الإعتماد عليها بالرغم من توافر العديد من المصادر البديلة عن النفط ، وتنوع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، وبالتالي فإن الإزدهارالإقتصادي على الصعيد العالمى يتوقف في جانب مهم منه على حالة الإستقرار والأمن في منطقة الخليج.
- وقد إفتقرت منطقة الخليج للإستقرار منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، حيث شهدت أربع حروب لا تزال تداعياتها مستمرة هي: الحرب العراقية– الإيرانية التي إستمرت فترة طويلة ، وكارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وحرب تحرير الكويت، والحرب الأمريكية– البريطانية على العراق ، التي إنتهت بوقوع العراق في قبضة الإحتلال الأمريكي الذي أفضى إلى تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، ودخول البلاد في دوامة من العنف والصراعات التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها.
- الثروة النفطية الضخمة لمنطقة الخليج هى ماجعلها في بؤرة إهتمام القوى الدولية الكبرى ، والنفط شكل عنصراً جوهرياً في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة ، وكان من أبرز نتائج الغزو العراقي لدولة الكويت تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي في منطقة الخليج .

المبحث الثالث

التداعيات الدولية وأثرها على الإستقرار فى منطقة الخليج

جاءات أحداث الحادى عشر من ستمبر عام 2001 فى الولايات المتحدة الأمريكية لتشكل أحد وأهم الأحداث فى العقد الأول من القرن الحـــادى والعشرين ، المتغير الأساسى المتحكم فى جميع التفاعلات السياسية وإتجاهاتها منذ بداية القــرن الجديد وحتى الآن ، خـــاصة بعد أن أطلعت الولايات المتحدة حـــربها ضد الإرهـــاب ، والتى دشنت بالحـــرب الأمـــريكية على أفغانستان فى نهاية عام 2001 ، والتى إنتهت بسقوط نظـــام طـــالبان الحاكم هناك ، ومن ثم الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 والتى إنتهت بسقوط النظـــام العراقى ، وهو الأمر الذى يشكل بطبيعة الحال محدداً أساسياً فى توازنات القوى الإستراتيجية فى منطقة الخليج .

كما يؤدى تماسك مجلس التعاون الخليجى إلى تقدم المصالح الأمريكية من خلال تمكين واشنطن من التشارك مع مجموعة أكثر قدرة على السعى وراء أهداف مشتركة ، ويمكن أن تساهم وحدة مجلس التعاون الخليجى فى الإستقرار السياسى وقدرات الدفاع الذاتى لأعضائة ، والتوقعات لنمو إقتصادى مستدام ، وهى نتائج تدعمها الولايات المتحدة وتستمر فيها ، بالرغم من ذلك ثمة بعض الحالات تتحدى وحدة مجلس التعاون الخليجى المصالح الأمريكية ، كما كان عندما تمكن الوحدة مجلس التعاون الخليجى من إتخاذ تدبر عسكرى تصعيدى أو قمع معارضة سياسية بحجة مخاوف مرتبطة بالأمن الداخلى .

والخلاصة أن التعاون الأكثر جذباً بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجى هو التعاون الذى يمكن لدول الخليج أن ترعى أنه لا علاقة له على الإطلاق بإحتواء إيران ، مثال تمرين التدريب المشتركة البرية والبحرية للمهارات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى التى تساعد على تحسين قدرتها على العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الغربيين ، وهذا إيضاً هو وضع العمليات خارج المنطقة كذلك التى قامت بها القوات الإماراتية حين عملت فى أفغانستان وتلك التى مثلتها القوات القطرية والإمارتية حين عملت فى ليبيا . حيث تشير دول الخليج هنا أن هذه التمارين والتدريبات غير مرتبطة بإيران .

النتائج :

1) فى ظل العولمة والتقدم التكنولوجى الكبير فى دول الخليج ، حدثت عدة تغيرات للتركيبة السكانية ومن ثم وضع المرأة الخليجية فى سنوات القادمة ، وذلك بالطبع يتمثل فى التغيرات الحديثة فى كثير من النظم الإجتماعية .
2) شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربى منذ نشأته عام 1981 وحتى الوقت الحاضر ، إطاراً قوياً للتعاون والتكامل بين دول الخليج العربى ، حيث تمكنت الدول الست لمجلس التعاون تحقيق العديد من الإنجـــازات فى سبيل تعزيز هـــذه الحـــالة من التعاون فيما بينها فى العديد من المجالات سياسياً وإقتصادياً و عسكرياً .
3) يوجد إختلاف فى بعض أنظمة الحكم فى هذه الدول من حيث درجة تطورها السياسى ، مما يجعل إتفاقها على وجود شكل موحد لنظام الإتحاد بينها غير سهل .
4) عـــدم وجود إصلاحات سياسية حقيقية فى دول المجـــلس لكى تتمكن شعـــوب المنطقة من المشاركة الإيجـــابية الحقيقية فى إدارة شئون بلدانها ــ ولكى تصبح قـــادرة بعـــد ذلك على المشاركة الديمقراطية الحقيقية .

التوصيات :

1) إعادة إحياء فكرة الجيش الخليجى الموحد ليكون قوة عسكرية جاهزة لردع التهديدات الخارجية لدول المنطقة ، مع بقاء القـــوات العسكرية لدول مجلس التعـــاون مستقلة عن الجيش الخليجى الموحد ولكن بالتنسيق معة بشرط التوزيع العادل بين دول الأعضاء للمجلس فى تكوين هذا الجيش .
2) إنشاء منظمة دفاعية تضم المجلس بالإضافة إلى بعض القوى الإقليمية والدولية تكون موكلة بالدفاع عن أمن المنطقة وعن إستقرارها .
3) العمل على تقوية قوة درع الجزيرة بشكل أكبر و أقوى مما هى علية الآن بجعلها قوة عسكرية تستطيع مواجهة أية مخاطر تواجة دول الخليخ من الناحية الأمنية وتكون مساندة للقوات المسلحة الخليجية فى كل دولة .
4) ضرورة معالجة المنظومة الإعلامية التعليمية وقضايا التميز على مختلف أشكالها بضمان تأسيس منظومة إجتماعية وسياسية وإقتصادية وقـــانونية متكـــاملة تهـــدف إلى التحول التدريجى نحو الإتحاد الخليجى لدول مجلس التعاون الخليجى ككل .
5) ضرورة إيجاد حلول مستقيلية من المنظور الإجتماعى فى ظل إرتفاع أسعار النفط كمورد رئيسى للطاقة والآثار المرتبطة بذلك الإرتفـــاع على المنطقة بأسرها ، وذلك فى حالة ما

إذا تم التواصل إلى طاقة بديلة وحتى لا يؤدى ذلك إلى تراجع المجتمعات الصناعية أو على الأقل تقلل من إعتادها على النفط الخليجى كمدرد رئيسى للطاقة لديها.

6) ضرورة تحديد أهداف التعليم ومخرجاته فى دول الخليخ العربى ، لأن الجهود المبذولة فى هذه الدول كلها على الجانب الكمى الذى جاء على حساب الجودة والنوعية ، وذلك بسبب التزايد المستمر فى أعداد السكان وضعف الموارد المخصصة للتعليم والبحث العلمى والتدريب المستمر من جهة أخرى .

المراجع العربية

1. كمال محمد الأسطل ،" **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي** "، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد 33 ، 1999.
2. محمد عابد الجابري ،" **فكر ابن خلدون – العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامى** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.
3. مليكة بوضياف ، " **الحكم الراشد والإستقرار السياسى – مداخلة ، ألقيت فى ملتقى الحكم الراشد و الإستقرار السياسي** ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006 .
4. محمد سالم عبيد المزروعى ، " **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية** "،مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2003.
5. محمد بن هوبرن ،" الفيدرالية فى الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل "،**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية** ، 2010 .
6. محمد ظافر العجمى ،"أمن الخليج العربى :تطوره وإشكاليات ضمن منظور العلاقات الإقليمية والدولية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
7. مارتن غريفيتش ،"**خمسون مفكراً في العلاقات الدولية** "، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2008.
8. مؤسسة الخليج للإستثمار ، تاريخياً (GIC) (OURHISTORY) ، الصفحة على الإنترنت ، غير مؤرخ .
9. محمد الرميحى ،" **الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج ، ورقة مقدمة إلى ندوة الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي** " ، الملتقى الفكري الثاني ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ديسمبر 1994 .
10. مجلس التعاون الخليجي (http: //WWW.gcc – sg.org) –
11. محمد قواص ،" المرأة في الخليج :سؤال الدور والمجتمع "، **مركز ألمبار للدراسات والبحوث** . almesbar.net –

المراجع الأجنبية

1- Leon ,N ,Lindberg ," The Political Dynamics of European Economic Integration" , Stanford , Stanford University Press) , ١٩٦٣.

2-Matteo, Leyrenzi , " The GCC and The International Redactions of The Gulf : Diplomacy , Security and Economic Coordination in A changing Meddle East , " ,I.B Tauris, London , ٢٠١١

3-M.O,Neill, the Politics ofEuropean Integration (London : Routledge , 1996

4-M, Barnett and G, Gause , " Caravans in Opposite Directions , in E .Adller and M. Barnett (eds.) , Security Communities " , Cambridge, Cambridge University , Press, ١٩٩٨ , pp : ١٧٦-١٧٧.

5-Paul, R., Viotti and Mark ,V., Kauppi , " International Relation : Realism " , Pluralism , Globalism , and , Beyond , (Boston : Allyn and Bacon , ١٩٩٩

6-Ralf Dahrendrof Class and Class Conflict In Industrial Society (Stanford : Stanford University Press , ١٩٦٨).

7-Peter, Gran , Islamic Roots of Capitalism : Egypt 1760-1840 , Texas , University of Texas Press , ١٩٧٩

8-Ralf, Dahrendrof ," Class and Class Comflict in Industrial Society" , (Stan ford : Stanford University Press)١٩٦٨

9-Stephen , D., Krasner, " International Regimes ", Ithaca, Cornell University Press, ١٩٩٣ .

10-W,Sandholtz and A,Stone ,Europea", Integration and Supranational , Govermance" (Oxford :Oxford University P RESS,١٩٩٨).

11- John Christie, "History and Development of the Gulf Co-Co peration Council ,America ", Arab Affairs, No: ١٨,Fall , ١٩٨٦.

12-Mohammed ,Ayoob , "South West Asia Beginning of New Cold War " , World Review , Vol:٢٠ , No :٣،١٩٨١.

13-Prince ,R, "The Gulf Cooperation Council Recessional ", Research Services the Library of Congress, No:٨٥, ٥١٦, ١٩٨٤.